

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ٩
(وزارة المعارف العمومية) فرع ١ (الديوان العام والمناطق) باب ٢
(مقررات دوام) اعتداد إضافي قدره ٤٠٠٠ ج (ألفان من الجنيهات)
وذلك لزيادة إعانة الموسم التثبيط بالأوبرا بهذا القدر .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من القسم ٢٠ (وزارة الإرشاد القومي)
بواقع ١٠٠٠ ج (ألف جنيه) من فرع ١ (الديوان العام) باب ٣
(أعمال جريدة) اعتداد الدعاية ، و ١٠٠٠ ج (ألف جنيه) من فرع ٢
(مصلحة السياحة) باب ٣ (أعمال جديدة) من الاعتماد الإضافي
المتوح لذاته بقيمة ٤٣٧ لـ ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ بمبلغ ٩١٥٠٠ ج

مادة ٢ - على وزراء المالية والاقتصاد والمعارف العمومية والإرشاد
القومي ، تنفيذ هذا القانون ، كل منهم فيما يخصه ما
صدر بقرار الجمهور في ١٨ جادى الأول سنة ١٢٧٣ (٢٣ يناير ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد	عبد الحليم إبراهيم العمرى
رئيس مجلس الوزراء	محمد نجيب لواء (أ.ح)
وزير المعارف العمومية	صلاح الدين مصطفى عمار
وزير الإرشاد القومي	عباس مصطفى عمار
وزير المعارف العمومية	صالح الدين مصطفى عمار
وزير الإرشاد القومي	صالح الدين مصطفى عمار
وزير المالية والاقتصاد	عبد الحليم إبراهيم العمرى
رئيس مجلس الوزراء	محمد نجيب لواء (أ.ح)

قانون رقم ٠٤ لسنة ١٩٥٤

بأخذ مبلغ ٤٠٠٠ جنية من الاحتياطي العام لفتح سلف
للمفرفة التجارية لمدينة الإسكندرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة ، قائد ثورة الجيش ،
وعل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن للحكومة في أن تأخذ مبلغ ٤٠٠٠ ج (أربعمائه)
جنيه) من الاحتياطي العام لفتح سلف للمفرفة التجارية لمدينة إبورسوند
لتوزيعها على تجار مدينة الإسكندرية وذلك ملاوة على مبلغ الـ ١٥٠،٠٠٠ ج
السابق تحصيده بالقانون رقم ٢٩ لـ ١٩٥٢ لفتح سلف للمفرفتين
التجاريتين بمدينتي إبورسوند والسويس .

على أن يرد إلى هذا المال ما يحصل من تلك السلف .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة ، تنفيذ
هذا القانون ، كل منها فيما يخصه ما

صدر بقرار الجمهور في ١٨ جادى الأول سنة ١٢٧٣ (٢٣ يناير ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير التجارة والصناعة	وزير المالية والاقتصاد
رئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس الوزراء
عبد الحليم إبراهيم العمرى	محمد نجيب لواء (أ.ح)
حسين بهجت مدوى	عبد الحليم إبراهيم العمرى
عبد الباسط إبراهيم العمرى	محمد نجيب لواء (أ.ح)